اطروحة الخصخصة واتجاهاتها في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. عبد الجبار محمود العبيدي/ كلية الأدارة والأقتصاد/ جامعة بغداد
م.م. عامر سامي منير/ كلية الأدارة والأقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

يقوم مفهوم الخصخصة على اساس تحويل الأصول والخدمات من القطاع العام الى الخاص . وقد ظهر في ثمانينات القرن المنصرم في ظل ارتفاع اسعار البترول وحالة الكساد التي اجتاحت العالم فكانت المطالبة بحرية السوق وترك المجال للقطاع الخاص لكي يأخذ زمام المبادرة في النشاط . وقد تبنى صندوق النقد والبنك الدوليين في برامجهما للتثبيت والتكييف الهيكلي الدعوة الى تبني هذه الأطروحة في ظل عوامل خارجية وداخلية هيأت الظروف لتقبل تلك الاطروحة بحجة تحقيق عدد من الأهداف الأقتصادية. وفي العراق وبالرغم من هيمنة اطروحة الخصخصة على الخطاب السياسي والأعلامي، فأن ما تحقق على أرض الواقع هو نقيضها تماما، إذ مازالت الهيمنة هي للقطاع العام المدعوم بالمصدر الخامي الأساس النفط، وحتى الحلقات الانتاجية الخدمية ، ورغم ضعفها وتردي كفاءتها ، فقد ظلت تابعة للقطاع العام، مما يعني ان اطروحة الخصخصة لا اساس لها في الواقع العراقي وظل القطاع الخاص وأهمية مشاركته يرد ذكره في الخطاب السياسي دون حضور ملموس في الواقع اللهم عدا التجارة المبنية على استيرادات هامشية .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢١ العدد ٨٤
الصفحات ٣١٢-٣٣٣

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة:-

ظهر مفهوم الخصخصة Privatization منذ بداية ثمانينات القرن المنصرم في الدول المتقدمة وفي اروقة المؤسسات الدولية وتمثل بالدعوة الى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، ثم اصبح هذا المفهوم احد مشروطيات صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدات والقروض ، وبعدها تحول هذا المفهوم من الدعوات والافكار الى دائرة التنفيذ والتطبيق ليشمل الجوانب الاجتماعية والقانونية والمؤسسية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية.

لقد اثارت اطروحة الخصخصة في العراق لما بعد ٢٠٠٣ جدلاً واسعاً على كافة الاصعدة اذ اضحت الدعوة الى الاصلاح الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق تواجه ظروف سياسية وامنية معقدة مما يصعب من امكانية احلال الية السوق بشكل سريع . وتبرز اهمية البحث من كونه محاولة لتوضيح اطروحة الخصخصة واتجاهاتها في العراق للمدة ما بعد عام ٢٠٠٣ ، ووصولاً لهدف البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة محاور:-

المحور الاول:- يتناول الاطار المفاهيمي للخصخصة .

المحور الثاني:- يتناول مفهوم الخصخصة بين الستراتيجيات والاليات المتبعة .

المحور الثالث:- واقع الخصخصة واتجاهاتها في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣ .

المحور الرابع:- الصعوبات التي تواجه الاصلاح والخصخصة بالعراق .

مشكلة البحث :-

تدور مشكلة البحث حول امكانية تحقيق الخصخصة كمفهوم وكأستراتيجية اعتمدها الاقتصاد العالمي في الثلاثين سنة الاخيرة ، والتي تمايزت نتائجها حسب الممكنات المتاحة لكل دولة وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣ . في ظل مخلفات ثقيلة ناجمة عن الانظمة الشمولية التي هيمنت على العراق طيلة اكثر من نصف قرن .

فرضية البحث :-

ان تبني اطروحة الخصخصة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ يتطلب تدخل الدولة بشكل فاعل لمواجهة التحديات الناجمة عن تنفيذ برنامج الخصخصة .

هدف البحث :-

يهدف البحث الى ما يأتي :-

١- تقديم عرض نظري لماهية الخصخصة والياتها واستراتيجياتها .

٢- تحليل واقع برامج الخصخصة في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣ .

٣- توضيح بعض التحديات امام امكانية التطبيق الفعلي للخصخصة في العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

منهجية البحث :-

اعتمد البحث على المنهج الفلسفي متمثلاً بالاستقراء والاستنباط .

المحور الأول/ الأطار المفاهيمي للخصخصة

اولا - النشوء التأريخي لفكرة الخصخصة :-

ان مصطلح الخصخصة كمفهوم إقتصادي لم يكن متداولاً حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، هذا على الرغم من ان مفهوم القطاع الخاص ودوره واهميته كان واضحاً لدى المفكرين، الى أن جاء عام ١٩٨٤ اذ بدأت المملكة المتحدة عملية الخصخصة على نطاق واسع شملت الكثير من القطاعات الأقتصادية وفي بداية التسعينات أصبحت البيئة الأقتصادية العالمية مهيأة لتقبل تغيرات أقتصادية جذرية فأندفعت كثير من الدول في تطبيق طروحات الخصخصة حتى في الدول ذات الأقتصاد الموجه (comand system) ولعبت المؤسسات الأقتصادية الدوليه كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في هذا المجال من خلال اعداد حزمة من السياسات الخاصة تحت ما يسمى بالأصلاح الأقتصادي لمعالجة المشاكل والتشوهات الأقتصادية مثل مشكلة الديون وغيرها حسب زعمهم .

ثانياً- مفهوم الخصخصة :-

ان الخصخصة تعبر عن استراتيجية دولية لتحويل عدد كبير من القطاعات الأقتصادية والخدمات الأجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة في القطاع العام الى القطاع الخاص فالدوله بالمفهوم الأقتصادي الحديث تهتم بالامور الكبيره كالامور السياسية والاداريه والامنية والأجتماعية والتي يصعب على القطاع الخاص الأضطلاع بتأمينها، أما الأمور التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها فتترك مهام تأمينها لهذا القطاع وضمن الأطر القانونيه التي تضعها الدولة[١]. ويشير اكتن(Akton) بان الخصخصة يقصد بها التحرر من القيود ، وان التحرر هنا هو التخلص من القيود التي تخل بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها الى حوافز للقطاع الخاص وتغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص[٢]. والمعنى المتداول بشكل واسع للخصخصة هو بيع أصول Assets المشروعات التابعه للقطاع العام الى القطاع الخاص جزئياً أو كلياً وهذا هو المفهوم الضيق أما المفهوم الشامل فيشير الى فرض قيود على دور الحكومة أو نقض سياساتها وذلك لزيادة دور قوى السوق (Market Factors) أو تحرير إقتصاد السوق (Free Market Economy) . ويشير بروم (Brom) الى أن هدف الخصخصة هو خلق بنيان إقتصادي تتسم فيه المشروعات بالكفاءة وتنتج سلعاً ذات جوده مرتفعة عند مستوى سعر حقيقي اقل ، أما المستفيد من الخصخصة الناجحة فهم الأفراد والمجتمع حسب زعمه ويضيف بان الخصخصة هي وسيله وليست غايه أو هدفاً [٣].

---

(١) سالم محمد عبود، الخصخصه، نظام ام اسلوب دراسة لتجارب عالميه مع الأشاره الى العراق ، دار الدكتور بغداد، ٢٠١٠، ص١٤.

(2) Coskun Can AKtan: An Introduction to the theory of privatization, Dokuz Eylul, turkey the Journal of social political Economic volume twenty number 2, summer 1995.

(3) karla Broom: Issuses of post. Privatisation Coporate Governance by the organization for Economic cooperation and develelopmen (OECD). 1997 p 20

أما ريد(Reed) فيبين في دراسة له عن ثورة الخصخصة حسب تعبيره (ان المفهوم الشائع والواسع للخصخصة هو تحويل الأصول أو الخدمات من القطاع العام المدعوم ضريبياً وسياسياً الى القطاع الخاص ذي السوق التنافسية والمبادرات الخاصه بالاعمال) [٤]. في حين يشير Jiyad الى أن هناك مفاهيم كثيره قد ظهرت حول الخصخصة مثل[٥]:-

١.نقل الملكية والتحكم (Autocracy) من القطاع العام الى الخاص وهو ما يعني بيع الأصول.

٢.نقل الملكية من القطاع العام الى الخاص .

٣.نقل انشطة القطاع العام الى القطاع الخاص .

٤.نقل الأصول المملوكه للدوله الى القطاع الخاص .

٥.سياسه جديده تعمل على اعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص .

٦.تقسيم جديد للعمل بين القطاعين العام والخاص .

والمفاهيم الأربعه الأولى تشير الى المعنى الضيق للخصخصة أما المفهومين الأخيرين فيشيران الى المعنى الواسع الا ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجاره والتنمية (الاونكتاد) اعطى لها معنىً اعمق وأوضح وهو كونها : ((أن الخصخصة جزء من عمليات الأصلاحات الهيكليه للقطاع العام في البنيان الأقتصادي وتتضمن اعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مستهدفه بوجه عام رفع الكفاءه الأقتصادية)) [٦]

ثالثاً - اسباب التحول نحو الخصخصة :-

ترافق الثلث الاول من القرن العشرين نشوء طروحات تؤكد على دور الدولة في المجال الإقتصادي وبالذات مع الازمة العامة ، تلك الطروحات التي لم تكن بمنأى من تأثير التجربة البلشفية الروسية الاشتراكية ، بل وانتقل التأكيد على دور الدولة الى الدول المستقلة الحديثة / النامية بعد الحرب العالمية الثانية والتي قامت الدولة فيها بقيادة الأقتصاد من اجل تحقيق التنمية الأقتصادية ايماناً منها بان هذه العملية لا يمكن تركها لأليه السوق بل لابد من قيام الدولة بالتصدي لها بما تمتلكه من سلطات ومؤسسات كما مارست حكومات الدول الرأسماليه المتقدمه نفس الدور لمعالجة واصلاح ما نتج من مثالب اجتماعية وأقتصادية تتعلق بالأستقرار الأقتصادي وبالتوازن الأجتماعي والكفاءه الأقتصادية.

---

(4) Lawrencew Reed The Privatization Revolution, www.mackinac.org/speeches/privatize.htm

(5) Ahmed M Jiyad The Social balance Sheet of Privatization in the Arab countries the third Nordic Coference idle Estern Studies Ethnic en Counter and Calture change Joensun Finland,1995 p 19,22 .

(6)Ahmed M Jiyad OP. Cit.p22 .

اذ اظهرت التجارب العالمية أن القطاع الخاص كان دوره غير مؤثر بصوره فاعله في تسيير وتحقيق النمو الأقتصادي وهذا قاد الى زيادة دور القطاع العام بل وهيمنته ، فكانت النتيجة أن عانت موازنة مختلف الحكومات التي شجعت القطاع العام من اعباء فاقت ايراداتها وخلصت في النهاية الى فشل السياسات المتبعة التي احتكر فيها القطاع العام السوق الوطنية و جزه التام عن انجاز التنمية الأقتصادية والأجتماعية (حسب الطروحات الغربية) الا ان تحليل ذلك الفشل هو ابعد من هذا التسطيح *.

ان ادراك الأخفاق الذي صاحب القطاع العام في تسيير وادارة الأقتصاد لم ياتي من خلال دراسة حاله أو بدراسة قطاع بقطاع اخر وانما جاء الأدراك من خلال العدد الكبير للمؤسسات الخاسره التي ارغمت المفكرين والمسؤولين أن يحكموا بفشل القطاع العام ، ففي الثمانينات من القرن الماضي وفي ظل الكساد الكبير وارتفاع اسعار البترول ظهر مفكرون ينادون بضرورة حرية السوق وان على الدوله أن تترك المجال للقطاع الخاص لكي ياخذ المبادرة في النشاط الأقتصادي وبدأت مفاهيم الخصخصة بالظهور والدعوه الى تحرير الأقتصاد والأصلاحات الهيكليه باعتبار أن هذه البرامج ستعالج الأختلالات الناشئة عن تدخل الدوله في الحياة الأقتصادية واخذت سياسة تقليل دور القطاع العام تكتسب المزيد من الأنصار.

وكانت الحجه الرئيسية لانصار هذه السياسة على راسهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برامجهما للتثبيت والتكييف الهيكلي ان[٧]: تزايد دور الدوله في المجتمعات المتقدمة بالنسبة لتقديم خدمات الرفاهيه الأجتماعية الذي ادى الى تزايد تكاليف هذه الخدمات أما في الدول النامية فأن سوء ادارة المشروعات العامة قد ادى الى تحميل خزانة الدول خسائر كبيرة كانت ناتجه عن الفشل في تشغيل بعض هذه المشروعات بكفاءة في كثير من الأحيان وكذلك كانت القرارات في المشروعات العامة في معظمها تتعارض مع اعتبارات الكفاءه الأنتاجية مما عرض عملية التنمية لعديد من المشاكل ومن ثم تناقص معدل النمو في هذه البلدان.

وبهذا أصبح الأتجاه العام لاقتصادات الدول النامية هو تدنية دور الدوله وتحييد دورها كمحرك اساسي وقائد للتنميه والتخلي عن القطاع العام والسماح لتزايد دور القطاع الخاص في النشاط الأقتصادي بما يترافق به من تخلي الدوله عن دورها في تحقيق العداله في التوزيع وتحييد دورها ازاء تفاوت الدخول على اعتبار أن ذلك يؤدي الى طمأنة القطاع الخاص ودفعه للاستثمار.

ومن هذا المنطق أصبح لموضوع التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص مكاناً هاماً في الأربعين سنة الأخيره وبالذات في الدول النامية نظراً لتراجع اداء وفعالية القطاع العام وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرجوه منه مقارنه بالامكانات الكبيرة التي سخرت لاجله وتم الأستدلال على ذلك من خلال حجم الأرباح والخسائر ، ومدى مساهمة هذا القطاع في مجموع القيم المضافه المتحققه في الأقتصاد ، واعتبر القطاع العام مسؤولاً عن العجز المتصاعد في موازنة الدوله.

---

* انظر د. عبد الجبار محمود العبيدي اشكالية القطاع العام بين الاصول المفاهيمية والاشتراطات الموضوعية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠٠٩، ص١٣٩.

(٧) ليث عبد الله، بلال محمود، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص١١.

ان ضعف مردوديه القطاع العام وعدم نجاحه في الوصول الى الأمال المنتظره منه بالرغم من الموارد الماليه والبشريه الكبيرة المتاحة له اجبر معظم دول العالم الى اعادة النظر في دوره الأقتصادي ، وقد كان للصدمة البترولية وا سعار الصرف والانخفاض الكبير في اسعار السلع التصديريه للدول النامية عوامل عجلت في توسيع دور القطاع الخاص على مستوى الأقتصاد واصبح التعويل على القطاع الخاص كمنقذ من التخلف هو الأتجاه الذي اخذ يسود منذ سبعينيات القرن الماضي وأنتهجت معظم البلدان النامية اسلوب الأعتماد على القطاع الخاص في ادارة المشاريع لضمان فعالية وكفاءة اكبر معبراً عنها بانخفاض مستوى التكاليف لنفس الأنتاج أو الأنتاج الأكبر بنفس التكاليف .

رابعاً – الأراء المعارضة والاراء المؤيدة للخصخصة :-

١.الاراء المعارضة :- تختلف الرؤى بشأن مسالة الكفاءة الأنتاجية في ظل الخصخصة اذ يعتقد البعض انه ليس هنا تحسن سيصيب توزيع الموارد من جراء تحويل الملكية ايمانا بان الكفاءة التوزيعية تعد احدى مهام هيكل السوق وليس نمط الملكية ومن ثم فأن لاوضاع السوقي التنافسية اثار في تحقيق الكفاءة بشكل اكبر من شكل الملكية وبما أن تحويل المؤسسات الأحتكارية العامة الى نظيرتها الخاصة لن يغير من درجة المنافسة بقدر مايغير من ملكيتها فقط فأن هذا لن يغير من كفائتها التوزيعية[٨] ويواجه تحويل الملكية من القطاع العام الى الخاص العديد من المشكلات ، وفي مقدمتها صعوبة تقدير الأصول الرأسمالية سواء نتيجة انعدام دقة المعلومات المحاسبية أو انعدام شفافية الأسواق في الدول النامية وذلك لتقدير قيمة هذه الأصول من منظورها الأقتصادي فضلا عن أن انعدام الشفافية تؤثر في كفاءة تشغيل المشاريع التي تم تحويلها الى القطاع الخاص كما تواجه عمليات التحول اطرا قانونية مختلفة واساليب اجرائية يصعب تحديدها والبحث عن افضلها لأعتمادها بوصفها احد ادوات التغيير الهيكلي في أقتصاد نام ولاسيما أن هذه الأقتصادات يسودها قدر كبير من الضبابية في هذا المضمار.

٢.الاراء المؤيدة للخصخصة :- هناك طروحات مغايرة لما ذكر في (١) اعلاه وهي تلك الطروحات المؤيدة للخصخصة ومبررة للقيام بتطبيقها استنادا الى قضيتين نلخصها بالأتي[٩]:-

القضية الأولى/ أن الشركات المملوكة للدولة تكون فيها الملكية مبعثرة بشكل كبير ولاتوجد قيمة للاسهم ولايمكن بيعها ولذلك لاتوجد حوافز كبيرة لرصد اداء المدراء فينتج عن ذلك انخفاض الكفاءة الداخلية في الشركات المملوكة للدولة عما هو موجود في الشركات الخاصة اذ يكون الأداء اكثر فاعلية نظرا لتركز الملكية والأسهم الممكن بيعها، لذا نجد أن مؤيدي الخصخصة يؤكدون على هذه الميزة ويطالبون بأسواق رأس المال ذات الكفاءة العالية لادارة حكم الشركات*.

([8]) Vickers,J and Yamow G,Privatization and National Monopolies Policy Center, London 1985,p 20.

([٩]) علي احمد البلبل، تحليل قضايا رئيسية في التحصيص مع اشارة موجزة للتحصيص في البلدان العربية، صندوق النقد الدولي معهد السياسات الأقتصادية، ابو ظبي الأمارات ٢٠٠٢، ص ٢٢ .

* حكم الشركات يعني مجموعة القوانين والمؤسسات والممارسات والتنظيمات التي تحدد كيفية ادارة الشركات ولمصلحة من .

القضية الثانية / أن عدم الكفاءة النسبية للشركات المملوكة للدولة في الأسواق التنافسية يمكن أن يؤدي بهذه الشركات الى وضع عوائق تنظيمية لدخول الأسواق من قبل شركات تنافسية جديدة ونظرا لان مسؤولي الدولة قد يلزموا بهذه المتطلبات اكثر مماهو في حالة الشركات الخاصة فينتج عن ذلك انه بدلا من وجود اسواق تنافسية تحسن اداء الشركات المملوكة للدولة فقد تعيق هذه الشركات في الواقع اداء الأسواق.هذا معناه أن الشركات الخاصة تميل بصورة اكبر للمحافضة على الأسواق التنافسية من الشركات المملوكة للقطاع العام .

المحور الثاني/ الخصخصة بين الستراتيجيات والآليات المتبعة

أولاً - استراتيجيات الخصخصة :-

كما سبقت الأشارة فأن الخصخصة تعد مكونا في برامج الأصلاح الأقتصادي والتحول الى أقتصاد السوق وفي هذا الأطار قد يتم التحول بسرعة وهو مايعرف بأنموذج العلاج بالصدمة وهو ماطبق في البانيا وجمهوريات البلطيق وجمهورية التشيك وبولندا وسلوفاكيا أو قد يتم التحول تدريجيا (Gradualist Approach) كما هو الحال في بلغاريا وسلوفينيا وكذلك في بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب [١٠].

وسنوضح هذين الأتجاهين أو الأستراتيجيتين :

(Big Bang)* الأتجاه الأول :- يمثل هذا الأتجاه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويؤكد على تحرير قوى السوق بصورة سريعة على اساس أن الأسواق ستنشط بسرعة لتلبية الأحتياجات عبر وصفات جاهزة ومدعومة بشعارات ايدولوجية تمجد دور القطاع الخاص ونجاحاته التي كانت سببا في نجاح الرأسمالية والتأكيد على الحذر من احتمال حدوث ردة الى الشيوعية، ودعم هذا الأتجاه التحولات التي شهدها العالم منذ اواخر التسعينيات من القرن المنصرم وانهيار الكتلة الأشتراكية وتحول دولها نحو أقتصاد السوق وكان لهذه الأحداث دورا مهما في الترويج للانفتاح الأقتصادي والسوق الحرة دون قيود وسمي هذا الأسلوب بعلاج الصدمة ، وفي ضوء هذا الأسلوب ينفذ اكبر قدر من الأصلاحات وبأسرع وقت ممكن . الا أن هذا الأسلوب يبدو خطرا ويطبق في ظروف خاصة وبالذات اذا كان الأقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة على المستويين الكلي والجزئي، وقد اشارت بعض التجارب الى أن الأصلاحات الجذرية لبعض الدول يكون اكثر سهولة عندما يكون التغيير السياسي سريعا وجوهريا [١١] .

وتتضمن استراتيجية الصدمة والتي تسمى ايضا باستراتيجية النهج الشامل عددا من الأجراءات وهي كالاتي [١٢]:-

---

(١٠) الأسكوا، مسح التطورات الأقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٥، ج ٢، الخصخصة في منطقة الأسكوا ١٩٩٧ ص ١٨.

* التحول الكبير.

(١١) هشام ياس، اليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط١،٢٠٠٤، ص ٥١ .

(١٢) وفاء المهداوي، القاعدة الأقتصادية واستراتيجية التحول الى اقتصاد السوق المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية، كلية الأدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢.

١.تحرير النشاط الأقتصادي والأسعار ونظم التجارة والأستثمار الأجنبي وعمليات السوق على نحو يتماشى مع اعادة تخصيص الموارد وفقا للاستخدام الأكثر كفاءة .

٢.تثبيت الأقتصاد الكلي والأصلاحات المؤسسية .

٣.تحويل ملكية المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص عبر برنامج الخصخصة وازالة الأحتكارات الكبيرة بهدف ايجاد ادارات فاعلة للمؤسسات الأقتصادية .

٤.اصلاح الأنظمة القانونية والمالية والمحاسبية والمؤسسات المدنية لضمان حقوق الملكية وتحقيق الشفافية في الأقتصاد .

الأتجاه الثاني :- استراتيجية التدرج أو مايسمى المسار التأريخي ويرى انصار هذه الأستراتيجية أن التحول نحو أقتصاد السوق يمكن تنفيذه من خلال السير بسرعة معقولة وبشكل منتظم ومتعاقب استنادا الى أن بعض الأصلاحات تعد شروطا مسبقة لاصلاحات اخرى بسبب وجود مجال للحصول على مكاسب إنتاجية في الاصلاحات الجزئية الأولى من شأنها ان تؤدي الى زيادة الدخل مما ينجم عنها حافزا لاجراءات اخرى ، فضلا على امكانية احتواء اغلب الأثار السلبية التي تنجم عن تحرير الأقتصاد، وتتضمن هذه الأستراتيجية تبني اصلاحات جزئية وعلى مراحل من خلال اضطلاع الحكومة برسم اهداف محددة استعدادا لعملية تبني أقتصاد السوق ويتم في هذا الأطار التعامل مع ثلاثة عناصر مترابطة هي (التغيرات الهيكلية والمؤسسية، تحرير الأسعار والتجارة، تثبيت الأقتصاد الكلي) ولكل منها افق زمني للتنفيذ يحدد بجدول زمني للعملية بأكملها، يليها إعداد الأطر القانونية الميسرة لها ، ثم تاتي بعدها عملية تنفيذ القوانين الجديدة ، وخلال التنفيذ تكون هذه العملية خاضعة للتعديل والمرونة تبعا للظروف والتطورات فضلا عن اضطلاع القائمين بالأصلاح بمحاولة التحكم الصارم بالأقتصاد الجزئي والكلي لاحتواء الأثار الجانبية واختلال التوازن [١٣].

وبصفة عامة يمكن انجاز الخصخصة بعدد من الأساليب طبقا لاهداف الخصخصة والاهداف المرجوة منها بالنسبة لنقل الملكية أو بيع أصول المشروعات المملوكة للدولة public owned Enterpriser ويتم ذلك من خلال البيع المباشر لمستثمر استراتيجي أو طرح أسهم المنشأة (كاملة أو جزء منها) في بورصة الأوراق المالية (stock market) أو البيع بالمزاد العلني أو بيع أسهم المنشأة جزئيا أو كليا الى العاملين فيها ، وايا كانت الطريقة المستخدمة في الخصخصة فهناك اتفاق على أن البيع وفقاً لنسبة ٥١% على الأقل من أصول المشروعات المملوكة للدولة يعد خصخصة .

(١٣) هشام الياس مصدر سابق ص٤٨.

ثانياً – اليات الخصخصة :-

١.التثبيت الأقتصادي:- تعد برامج التثبيت الأقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي وتستند الى متضمنات الأفكار النيوكلاسيكية واراء وكتابات الأقتصاديين في مقدمتهم J.Meade في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها والأجراءات الضروريه التي يتطلب تنفيذهما في الأقتصاد المحلي لتصحيح عدم توازن المدفوعات وهي مسألة ترتبط بالأجل القصير[١٤]. كما يعتمد الصندوق ايضاً على التحليل النقدي في تفسير الأختلال في ميزان المدفوعات وهذه الأراء تعتمد في جزء منها على نموذج J.J.Polak الذي يشير الى العلاقه السببية بين اجراءات وعمليات خلق النقود جراء التسهيلات الأئتمانية من جانب ، وعجز الموزانة العامة وميزان المدفوعات من جانب أخر ، ايماناً بان حجم السيولة المحلية دالة لحجم التغير في الأئتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفقات رأس المال[١٥] بمعنى اخر أن زيادة الأئتمان المحلي دون زيادة في الناتج المحلي يترتب عليه أنتقال دالة عرض النقد الى اليمين ومن ثم زيادة الطلب الكلي وهو الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار وتفاقم الأختلالات الداخلية على مستوى الموازنة العامة ، والخارجية على مستوى ميزان المدفوعات ، نتيجة لفائض الطلب المتولد عن الإفراط بقدر أو اخر في الإستهلاك والإستثمار الكلي ، وبالنظر لارتباط سياسات التثبيت الأقتصادي بالمدى القصير فان تأثيراتها الأنكماشية تعد سريعة باتجاه تخفيض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية ، وتؤدي المحصلة الأيجابية لهذه المتغيرات الى تخفيض عجز الموازنة وتراجع معدلات الأنفاق في اطار تحرير سعر الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الأسمية فضلا عن زيادة الضرائب غير المباشرة [١٦].

ان طروحات صندوق النقد الدولي استندت الى ضرورة التحكم بعرض النقد انطلاقا من أن الإفراط في السيولة النقدية يعد دافعا الى خلق فائض طلب والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ، وتسعى برامج التثبيت الأقتصادي الى تحقيق اهدافها من خلال رفع اسعار الفائدة الذي يؤدي الى تحفيز الأدخار من جانب وترشيد الأستثمار من جانب اخر ، كما توصي طروحات الصندوق الى تطبيق سياسات تتضمن وضع حدود عليا للأئتمان المصرفي من خلال برامج التثبيت الأقتصادي[١٧].

---

(١٤) رمزي زكي، انماط الأنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على اوضاع التنمية البشرية : الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشريه ومراكز دراسات الوحده العربية بيروت ١٩٩٥ ص٢١٠.

(١٥) محمد عبد الفتاح العموص، النماذج التأليفيه لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، الأسس النظريه والحالات التطبيقيه اشاره الى تجربه تونس، محله بحوث اقتصاديه عربيه العدد٩ القاهره ١٩٩٧، ص١٣ ص١٤.

(١٦) هدى السيد، اثار برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر بحوث اقتصادية عربية العدد ٩ القاهرة ١٩٩٦، ص١٢١,١٢٢

(١٧) محمود عبد الفضيل برامج الأصلاح الأقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ١٩٩٤، ص ٦.

فضلا عن الأهتمام بتنمية اسواق راس المال وتحرير التعامل فيها وترشيد الأقتراض الخارجي ، والهدف الأساس هو معالجة الإفراط في الطلب الكلي للدول النامية ليتوافق مع العرض المتاح وهنا ستتحقق حالة التوازن الأقتصادي الذي يتحقق عندها اشباع الحاجات الأساسية في مستوى تسمح به قاعدة الموارد المتاحة على الصعيد الداخلي والخارجي وذلك من خلال اعادة تخصيص الموارد حسب الأفكار النيوكلاسيكية بأتجاه تحقيق التوازن الأقتصادي العام[١٨].

٢ . التكييف الهيكلي :- يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي (Structural Adjustment) الى مفاهيم النظرية النيوكلاسيكية بالاعتماد على اليات السوق وتضييق دور الدولة في الشأن الأقتصادي ويرتبط هذا المنهج بالتغيرات في المديات الزمنية المتوسطة والطويلة الأجل، وتعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض وتؤكد على ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للأستثمار بصورة كفوءة من خلال أنخفاض فرص الأستثمار التي تتسم بارتفاع معدل عائدها[١٩] في الأقتصادات النامية وهو الأمر الذي يؤدي الى تسريع النمو الأقتصادي في القطاعات الأنتاجية المختلفة ، وقد انصب اهتمام برامج البنك الدولي في الأقتصادات النامية باتجاه معالجة الأختلالات الهيكلية التي تعاني منها الأقتصادات غير التنافسية وترتبط استجابة هذه الأقتصادات بصفة اساسية بمدى مرونة الجهاز الأنتاجي تجاه حوافز التغيير الهيكلي وتختلف هذه الأستجابة باختلاف مستوى التطور الأقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد ، فكلما تقدمت مراحل التطور والنمو الأقتصادي ازدادت تاثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد ، وادى ذلك الى استجابة البيئة الأقتصادية لحوافز التغيير في هيكل الأنتاج، ولاتعتمد التسارع أو التباطؤ في التغييرات الهيكلية في الدول النامية التي تسعى الى الأصلاح الأقتصادي على القيود المحلية فقط بل ، هناك قيود خارجية تعيق وصول هذه الدول الى حالة التوازن ، وفي مقدمة هذه القيود اسعار الواردات مقارنة بالصادرات الأمر الذي يترتب عليه لأن يصبح معدل التبادل التجاري في غير صالح الأقتصادات النامية خلال مرحلة التحول وهي مدة تتروح من ٣ الى ٥ سنوات على اقل تقدير[٢٠].

حسب مفهوم الخصخصة يفترض أن تعمل الوحدات الأقتصادية (المشروع) على وفق أقتصاديات السوق وبعيدا عن الأجراءات التحكمية التي ترعاها الدولة ، اي ابتعادها عن ملكية الأصول الرأسمالية المنتجة وتحويل هذه الملكية الى القطاع الخاص ويتبع ذلك بالضرورة تغيير استراتيجية ادارتها ونمط توزيع عوائد عناصر الأنتاج وتؤدي محصلة هذه التغيرات الى صياغة فلسفة أقتصادية اخرى للدولة، وقد بدا الأتجاه نحو هذا النمط من التحولات في الأصول الرأسمالية المنتجة في الأقتصادات القومية للدول النامية من جراء التدخل المتطرف في توزيع الموارد بعيدا عن استخدامها على وفق الفرصة البديلة الأمر الذي يشير الى أن الموارد عندما تستخدم تحت سيطرة القطاع العام تبتعد عن حالة التوازن بين قيمة الناتج الحدي لهذه الموارد واسعارها السوقية.

---

(١٨) محمد عبد الشفيع عيسى، الابعاد الاجتماعي للتكييف العسكري والخوصصة في مصر بحوث الندوه الفكريه، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصه بالتخطيط الجزائر، ص ٢٧٦,٢٧٧.
(١٩) كونستانتين ميكالوبولوس، اقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي، التمويل و التنمية يونيو ١٩٨٧ ص ٧.
(٢٠) رمزي زكي، مصدر سابق، ص ٢١٧.

وهو الأمر الذي اضعف من كفائتها الأنتاجية أو التنافسية لذا سعت سياسات التغيير الهيكلي عن طريق هذه التحولات الى تقليل دور الدولة في عمليات أنتاج السلع والخدمات حتى يمكن زيادة كفائتها الأنتاجية وكذلك تحجيم دور نقابات العمال من التدخل في معدلات الأجور وتوسيع دائرة امتلاك أسهم الأصول الرأسمالية وتشجيع ملكية العاملين فيها، وتنحصر المتضمنات الرئيسية للتحول من ملكية الأصول الرأسمالية باتجاهين:-

الأتجاه الأول / يشير الى تخفيض الأنفاق الحكومي وتخفيض العبء على الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جراء استخدام الموارد خارج المفاهيم الأقتصادية سواء بالافراط في دعم المستلزمات المحلية أو التوسع في واردات البعض الأخر من مستلزمات الأنتاج ويفترض أن يكون لطروحات الخصخصة اثار مالية حقيقة من خلال إنتقال قيمة الموارد الرأسمالية الى موازنة الدولة فضلا عن التزاماتها الضريبية خلال عمرها الأنتاجي[٢١].

الأتجاه الثاني / يشير هذا الأتجاه الى زيادة الكفاءة الأقتصادية عندما تعتمد المشاريع المحولة في تخصيصها للموارد على العلاقة بين اسعار الموارد النسبية وقيمتها الحقيقة بعيدا عن حماية هذه المشاريع وفي ظل ممكنات الكفاءة التنافسية وهذا الأسلوب يتطلب ازالة المتغيرات التي ترفع من متوسط تكاليف الوحدة المنتجة مثل تزايد الأعباء الأدارية وتوسيع دائرة العمل والارتفاع بمعدل اجوره.

ثالثاً - دور الدولة في ظل الخصخصة :-

في ظل التحول الى أقتصاد السوق فأن على الدولة أن تتولى تسيير عملية الأنتقال هذه وان توفر كل شروط نجاح التحول بأقل التكاليف الأجتماعية والأقتصادية الممكنة وتعتبر الدولة هي المسؤولة عن الرقابة والاشراف وضمان عدم توغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة وكذلك سلامة فاعلية السوق كما وقد تقوم بأستخدام سياسة الدعم لتشجيع أنتاج بعض السلع [٢٢]، فقد أصبح دور الدولة محورا رئيسا للجدل الذي يسود الأوساط السياسية والأقتصادية في عديد من دول العالم في الوقت الحاضر وربما جاء ذلك نتيجة حدوث ازمات مالية خاصة في دول شرق اسيا ومن قبلها المكسيك فبدأ تسليط الضوء من جديد على دور الدولة وظهرت تساؤلات حول مايجب أن تفعله الحكومة وفي دراسة للبنك الدولي اوضحت أن هناك اسسا تحدد وظيفة أو دور الدولة وهي[٢٣] :-

١.ارساء قواعد القانون أو البناء المؤسسي .

٢.زيادة الأستثمار في الخدمات الأجتماعية والبنية الأساسية .

٣.حماية الفئات المتضررة (ذات الدخل المحدود) من اثار الأصلاحات .

٤.حماية البيئة .

([٢١]) المنظمة العربية لتنمية الزراعية، دراسة تقويم اثر برامج الخصخصة على الأنتاج الزراعي من الوطن العربي الخرطوم ٢٠٠٠، ص ١٥ .

([٢٢]) ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود، مصدر سابق، ص ٢٧.

([٢٣]) سالم محمد عبود مصدر سابق ص ٨٣.

٥.كما تشير دراسة اخرى للبنك الدولي الى أن دور الدولة يجب أن يكون فعالا ومؤثرا في محاربة الفساد الذي بدأ يستشري في جميع دول العالم وتؤكد الدراسة على ضرورة أن يكون هناك تعاونا دوليا في هذا المجال ويوضح جونستون (Johnston) أن دور الحكومة يجب أن يكون واضحا فيما يتعلق بالأستقرار السياسي والنمو الأقتصادي والأستقرار الأجتماعي ويشمل هذا الدور عدة مجالات مثل :-

أ- مكافحة الجرائم الدولية كالمخدرات وغسيل الأموال والذي يتطلب تنسيقا بين الدول .

ب- انجاز المفاوضات الدولية في عدد من المجالات وعلى سبيل المثال المفاوضات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية .

ج- وضع أسس للتنمية التكنولوجية والعلمية .

د- التخطيط الأستراتيجي وصناعة القرارات السياسية والأقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالاشراف والمراقبة للاداء في بورصة الأوراق المالية والسياسات المالية والنقدية وذلك امر اتضحت اهميته بعد حدوث الأزمة المالية في الأسواق الناشئة في شرق اسيا عام ١٩٩٧.

هـ- في ضوء ذلك فان الأتجاه نحو أقتصاد السوق لايبرر تناقص دور الدولة ولكنه يتطلب التغيير في شكل هذا الدور فليس من المنطقي أن تباشر الدولة دورها في نظام مركزي بنفس الأسلوب في نظام السوق وفي ظل التحول نحو أقتصاد السوق تجد الدولة نفسها امام اربع خيارات للملكية وهي :-

هـ-١. الملكية العامة والتشغيل العام على أسس تجارية .

هـ-٢. الملكية العامة والتشغيل الخاص من خلال عقود ايجار أو عقود امتياز.

هـ-٣. الملكية الخاصة والتشغيل الخاص من خلال الغاء الملكية العامة لشبكات بكاملها.

هـ-٤. قيام المجتمع المحلي والمستفيدين بتوفير الخدمات ، ويمكن أن يحدث ذلك في البنية الأساسية الصغيرة الحجم والمحلية .

المحور الثالث/ طروحات الخصخصة وأتجاهاتها في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

لقد اثارت طروحات الأدارات السياسية* التي تعاقبت على حكم العراق بعد ٢٠٠٣ بخصوص التحول نحو أقتصاد السوق واعتماده كعنصر اساس في البناء الأقتصادي جدلاً على كافة الصعد لاسيما في السنوات الأولى ، فمنذ الأسابيع الأولى التي تلت الحرب ، وضعت أهداف طموحة لعملية إعادة إعمار العراق وبناء أقتصاد حر مبني على أسس أقتصاد السوق ، ولكن لم يكن هناك برنامج محدد واضح وانما كانت قرارات واجراءات قامت بها سلطة الأئتلاف المؤقتة . وباشر الحاكم المدني بول بريمر باصدار القرارات التي استهدفت تحويل الأقتصاد المركزي إلى أقتصاد السوق ووقف التدهور فيه ، اعتمدت فيها سلطة الأئتلاف اسلوب العلاج بالصدمة وتركزت الأصلاحات على القطاع المصرفي وتأكيد استقلالية البنك المركزي العراقي.

* تمثلت هذه الادارات السياسية وكأنها ادارة واحدة لتماثل النمط والدوافع والنوايا.

ان اسلوب الصدمة كادت أن تحدث الكثير من الخسائر على الصعيد الأجتماعي على أقل تقدير لو تم المضي فيها ، وقد أدركت الأدارات اللاحقة أهمية الأستحقاق الزمني في استيعاب التحول المنشود ، وقد مر وقتاً كثيراً في أنتظار تشريع القوانين الأقتصادية (ربما يعود السبب فيها لأن البعض من البرلمانيين يعدونها قوانين من الدرجة الثانية أو الثالثة ولاترقى إلى قوانين الدرجة الأولى كقوانين الأراضي والرواتب الخاصة بالنخبة) فإذا كانت البيئة التشريعية لم تستطع أن تسهم في اكمال كل متطلبات عملية التغيير فلم يبقى أمام الحكومات المتعاقبة سوى تبني تطبيق التحول نحو أقتصاد السوق استناداً إلى المعطيات العامة التي رسمها الدستور العراقي وما أكدته بعض القوانين التي صدرت خلال الفترة اللاحقة الأمر الذي جعل التجربة تعتمد في كثير من الأحيان اسلوب الفعل ورد الفعل وفق رؤية بعيدة عن قراءة متغيرات الواقع الأقتصادي ومتطلباته وهذا الأمر يفسره توجهات الأصلاح التي رسمتها مؤسسات التمويل الدولية .

إن الخطوات والقرارات التي اتخذها الحاكم المدني (بريمر) والتي كانت تهدف إلى تحويل الأدارة في العراق من المركزية إلى اللامركزية باعتماد على اسلوب الصدمة تحركت باتجاهين هما اصلاح الجهاز المصرفي والمالي من جهة ، ومحاولة استعادة معدلات الأنتاج النفطي لما قبل الحرب من جهة أخرى ، مع التركيز على تحسين القدرة الشرائية للفرد عبر زيادة سلم الرواتب فضلاً عن إلغاء التعريفة الكمركية[٢٤] وقد رافق زيادة سلم الرواتب انحراف خطير في عدالة توزيع الدخول وزيادة نسبة الفقر المدقع والمطلق .

إن الإشكالية الرئيسة التي كان يجب حلها لم تكن في كيفية نقل الملكية من القطاع العام إلى الخاص ، أو مراجعة دور الدولة في الأدارة الأقتصادية وتقليل الأنفاق الحكومي ، وانما الإشكالية في قدرة الأقتصاد العراقي على ملء الفراغ المحتمل والتأكد من قدرته على موازنة أليات العرض والطلب على المستوى الكلي بفعل الفراغ الأمني ، وعلى المستوى القطاعي بفعل تفوق القطاع الخاص التجاري على القطاع الخاص الأنتاجي والتي أفرزتها سنوات الحصار وتعمقت بفعل تعطيل قانون التعريفة الكمركية وفتح الحدود إلى الحد الذي أنهى القدرة التنافسية التي كانت تتمتع بها بعض الصناعات . لقد تمثلت أبرز أدوات الأصلاح الأقتصادي في التحول عن الدعم الحكومي المباشر عبر الرفع التدريجي لدعم المشتقات النفطية ومفردات البطاقة التموينية ومواجهة الأثار الناجمة عن ذلك من خلال الدعم المباشر والذي تمثل ببناء شبكة الحماية الأجتماعية والتي تبنتها وزارة العمل والشؤون الأجتماعية فضلا عن ذلك فقد كانت هناك رغبة قوية في السنة الأولى بعد الاحتلال في تبني خصخصة شركات القطاع العام والتي قادها الخبير الأمريكي (توم فويلي) وقد شكلت لجنة لذلك في حينه الأ أن الرفض الشعبي وعدم التهيئة الأعلامية للموضوع ألغى الفكرة وتم حل تلك اللجنة دون اتخاذ أي اجراءات في هذا الصدد [٢٥].

([٢٤]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، بيت الحكمة ، ٢٠٠٨، ص١١٥ .

([٢٥]) كمال البصري ، باسم عبد الهادي ، سياسة الأصلاح الأقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، المعهد العراقي للإصلاح الأقتصادي السنة بلا ، ص٦ .

لقد أثرت سياسات الأدارة المدنية CPA في زيادة الميل إلى الأستيرادات بسبب قصور العرض المحلي وتزايد الطلب على السلع والخدمات الجديدة وقد قدرت نسبة زيادة الأستيراد بحوالي ٦٦% عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ دون أن ينعكس ذلك على حالة الأنتاج المحلي لاسيما الصناعي الذي استمر معطلا بسبب الدمار الذي أصابه خلال فترة الحروب فضلاً عن حالات السلب والنهب بعد ذلك ومما زاد من عدم قدرته على مواصلة الأنتاج أيضاً توقف خطوط الأنتاج والمعدات الأنتاجية وعدم توفر الأمان والأستقرار وشح الطاقة الكهربائية [٢٦]. من جهة ثانية ارتفع الطلب على المشتقات النفطية نتيجة عجز الكهرباء الوطنية على تلبية حاجة الأستهلاك المنزلي والمصانع والمزارع فضلاً عن الزيادة الكبيرة في عدد السيارات المستوردة ، كلها أدت إلى زيادة الطلب على البنزين من ١١ مليون لتر يومياً عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٤ مليون لتر يومياً عام ٢٠٠٤ حسب تقارير وزارة النفط الأ أن جزءاً غير قليل من هذه الزيادة (حوالي ٢٠%) من البنزين والديزل المستورد يتم تهريبها إلى أسواق الدول المجاورة حيث تكون الأسعار أعلى[٢٧]، وهذا مادعى الأدارات السياسية اللاحقة الى التفكير الجدي بطروحات المؤسسات الدولية في رفع الدعم عن المشتقات النفطية[٢٨]. ولتدعيم اجراءات الأصلاح الأقتصادي في العراق فقد شهدت العديد من دول العالم العديد من المؤتمرات وكان من أهمها مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في ٢١ أيلول ٢٠٠٣ للترويج للفرص الأستثمارية والدعم المالي لتنشيط عمليات اعادة تعمير واحياء النشاط الأقتصادي والذي أعلن فيه عن التعهد بتقديم حوالي ١٣ مليار دولار كقروض ومنح من الدول المانحة وفي مقدمتها اليابان التي قدمت مايقرب من ٥ مليار دولار منها ١.٥ مليار دولار كمنحة و ٣.٥ مليار دولار كقرض ميسر بفائدة قدرها ٠.٧٥% ويتم تسديده خلال ٤٠ عاماً[٢٩] .

ان هذا الدعم يؤكد قناعة المجتمع الدولي بحاجة العراق الى الأصلاح بعد تعرض إقتصاده الى تدمير كبير طال معظم مفاصله الرئيسة ، وتبلورت الأفكار في ضرورة تبني طروحات دعم القطاع الخاص واعطاءه الدور الريادي في النمو وتخلي الدولة عن المركزية والتحول الى اللامركزية عبر توفير المناخ الملائم لعمل آليات أقتصاد السوق وجذب الأستثمارات الخارجية .

لقد بادرت الحكومة الأنتقالية منذ عام ٢٠٠٤ إلى تشكيل هيئة لدراسة الخصخصة من أجل توحيد اجراءات الدولة في التعامل مع شركات القطاع العام المنتشرة في جميع القطاعات الأقتصادية وقد قامت اللجنة بالاعداد لقاعدة بيانات عن شركات القطاع العام كما اعدت مشروع قانون لهيئة الخصخصة ، الأ أن قرارا صدر في نيسان من عام ٢٠٠٥ الغى الهيئة المذكورة دون ذكر الأسباب ثم اعاد مجلس الوزراء في جلسته بتأريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ دراسة الموضوع وقرر تشكيل لجنة برئاسة وزير التخطيط والتعاون الأنمائي وعضوية وزير المالية والصناعة والمعادن ومحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان الرقابة المالية والمستشار الأقتصادي لرئيس الوزراء لدراسة السبل الكفيلة لإصلاح وتأهيل شركات القطاع العام وقدمت اللجنة توصيات أهمها[٣٠]:.

([٢٦]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، مصدر سابق، ص١١١ .
([٢٧]) نفس المصدر اعلاه ، مصدر سابق، ص١١١.
([٢٨]) كمال البصري ، باسم عبد الهادي، مصدر سابق، ص١١ .
([٢٩]) نفس المصدر اعلاه ، مصدر سابق، ص١١.
([٣٠]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص١١٧ .

١- تشكيل وكالة اعادة تأهيل الشركات العامة مهمتها إعادة تأهيل الشركات بالنيابة عن جميع الوزارات القطاعية اذ تتولى الوكالة اعداد وتنفيذ هذه المهمة بموجب برنامج وطني.

٢- قيام الوكالة بتعويض العمال غير الأكفاء مقابل خدماتهم في الشركات الحكومية وتشجيعهم على استثمار هذه التعويضات في مشاريع صغيرة ، وأوصت اللجنة وضع ميزانية للتأهيل الأقتصادي لعام ٢٠٠٦ اذ يمكن للعمال اللذين يتراوح عددهم بين ٥٠- ٧٠ ألف عامل للاستفادة من التخصيص المذكور.

٣- تشريع قانون لتأهيل الشركات الحكومية يتم بموجبه تحويل ملكية الشركات الحكومية من الوزارات القطاعية المعنية إلى وكالة تأهيل الشركات الحكومية ومنحها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام الموكلة لها ، بما في ذلك بيع أسهم الشركات بحماية حامليها وان تتم جميع أعمال وبرامج الوكالة بشفافية ومهنية بما يحقق النفع العام .

٤- يضم مجلس ادارة الوكالة ممثلين الوزارات القطاعية المعنية فضلاً عن ممثل عن وزارة التخطيط وآخرون عن ديوان الرقابة المالية وتكون مدة عمل الوكالة محددة بـ (٣ الى ٦) سنوات .

الأطار التشريعي للأصلاح الأقتصادي في العراق :.

ان عملية الأصلاح الأقتصادي تحتاج الى قوانين وتشريعات يتم اعتمادها كمحددات لاسيما أن الأصلاح المنشود يمثل تغييراً جوهريا وخلال عمل البرلمان العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ صدر العديد من القوانين والانظمة التي ساهمت في تعزيز البيئة التشريعية والقانونية المنظمة لعملية الأصلاح ولكن في نفس الوقت شهدت هذه المرحلة تأخراً في اصدار قوانين اخرى مهمة لاسيما قانون النفط والغاز ، كما اتسمت هذه المرحلة التشريعية بالارباك في اصدار القوانين المتعلقة بالموازنات الأتحادية اذ كانت التجاذبات السياسية تأخذ منها الكثير من حيث الوقت والصياغات . وفي هذا الأطار سنتناول واحد من القوانين المهمة التي تم تشريعها الأ وهو قانون الأستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ حيث وضح الدستور الحالي الأطار العام لتنظيم عمل الأستثمارات العراقية والأجنبية وتكفلت الدولة بتشجيع الأستثمارات في القطاعات المختلفة ومن أهم الأهداف التي تضمنها القانون [٣١]:.

١- تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة .

٢- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين .

٣- حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .

٤- تشجيع الأستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية التنمية والتطوير في العراق وتوسيع القاعدة الأنتاجية والخدمية وتنويعها .

٥- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

([٣١]) كمال البصري ، باسم عبد الهادي ، مصدر سابق ، ص٤٩ .

واستناداً إلى قانون الأستثمار يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والأجنبي في مشاريع الأسكان حق الأحتفاظ بالارض بمقابل بينه وبين مالك الأرض دون المضاربة بالارض ، وفي اطار المزايا التي يتمتع بها المستثمر التي عرفتها المادة (١١) بالآتي[٣٢] :-

أ –اخراج رأس المال الذي أدخله إلى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي وبعملة قابلة للتحويل بعد تحديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى .

ب – يحق للمستثمر الأجنبي كالآتي :.

ب–١. التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة بأسمائهم .

ب–٢. تكوين المحافظ الأستثمارية في الأسهم والسندات .

ج –استثمار الأراضي اللازمة للمشروع والمساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الأستثماري قائماً على أن لاتزيد على (٥٠) سنة قابلة للتجديد بموافقة هيئة الأستثمار وأن تراعي في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني .

د – التأمين على المشروع الأستثماري لدى أية شركة تأمين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة .

هـ – فتح حسابات بالعملة المحلية أو الأجنبية أو كليهما لدى أحد المصارف في العراق أو خارجه.

إلى جانب ذلك يتمتع المشروع الحاصل على اجازة الأستثمار من الهيئة بالاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة ١٥ سنة من تأريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الأقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الأستثماري وللهيئة المذكورة زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب طرديا مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى (١٥) خمسة عشر سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي أكثر من (٥٠%) فضلاً عن عدد آخر من الأعفاءات نصت عليها المادة (١٧) من القانون[٣٣] .

لقد سبق القول أن الدولة بادرت الى محاولة اعادة الحيوية للقطاع الخاص من خلال استراتيجيتها التنموية لثلاث سنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) اذ جعلت هذا القطاع هو المعتمد في النشاط الأقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعظيم ايراداته ومدخراته وقد تبنت الأستراتيجية مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الأهداف من بينها برامج الأصلاح الأقتصادي وخصخصة المنشآت والمصارف المملوكة للدولة واعادة هيكلتها مع تشجيع الإندماج بين المشاريع الإستثمارية القائمة فضلاً عن أساليب الشراكة في الأستثمار ما بين القطاع الخاص والعام وخاصة اسلوب BOT *(بناء ، تشغيل، نقل ملكية) واسلوب BOO** (بناء ، تملك ، تشغيل) واسلوب BOOT*** (بناء ، تملك ، تشغيل ، تحويل)[٣٤].

([٣٢]) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، المادة (١١) .

([٣٣]) نفس المصدر اعلاه ، المادة (١٧) .

* السماح للقطاع الخاص ببناء مرافق عامة وادارتها والانتفاع بعائدها لمدة معينة ثم تعود بعدها الملكية للحكومة.

** يسمح للمستثمر بتملك المشروع وعدم تسليمه للدولة.

*** المستثمر يتملك المشروع لمدة معينة بعد قيامه ببناءه ثم يقوم بتحويله الى الدولة.

([٣٤]) خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤.، ص١٧٥ .

المحور الرابع/ التحديات التي تواجه الاصلاح والخصخصة في العراق

ان كل الذي عرض من رؤى وأهداف لم يتحقق على مدى السنوات الماضية وقد تكون الأوضاع الأمنية والسياسية هي العوائق الأساسية كذلك يجب أن لاننسى التخبط في اسلوب ادارة الأقتصاد العراقي وكذلك فان البيئة الأستثمارية الحالية ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى فقد بين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Business In Iraq Doing) الذي يقوم به البنك الدولي نجد أن هذا التقرير يعكس صعوبة ممارسة النشاطات الأقتصادية ولدى مقارنة صعوبة البيئة الأستثمارية في العراق بمجموعة من الدول (مصر، الأردن ، إيران ، المغرب ماليزيا ، سنغافورة) باستخدام المسح الأقتصادي الذي اعده التقرير المذكور لعام ٢٠٠٧ نجد فروقاً كبيرة تشير إلى أن العراق يمثل نسبياً أصعب بيئة استثمارية تمثلت بالأتي [٣٥].

١- التأسيس للنشاطات الأقتصادية .
٢- الحصول على موافقات البناء .
٣- توظيف العمالة .
٤- تسجيل العقار .
٥- الحصول على القروض .
٦- حماية الأستثمار .
٧- التعامل الضريبي .
٨- اجراءات التجارة الخارجية .
٩- الالتزام بمتطلبات التعاقد .
١٠- اجراءات غلق أو تصفية النشاط الأقتصادي .

إن الدعوات إلى ضرورة مواكبة الأصلاح الهيكلي للاقتصاد العراقي قد نتج عنه آراء متضاربة وردود أفعال متباينة ولكل فريق حجته فيرى البعض بأن تطبيق الخصخصة في العراق دعي له في توقيت غير سليم وذلك لعدم استقرار الأوضاع إذ أن قرار الخصخصة يقضي بأن تكون هناك قدرة على اتخاذه وهذه لا تتوافر دون وجود مؤسسات رسمية تستند إلى خلفية سياسية ثابتة ودائمة كون أن قرارات الخصخصة تقود إلى عواقب ليست بالسهلة متمثلة بنقل أموال الدولة إلى القطاع الخاص عن طريق البيع بالرغم من أن الخصخصة قد تأتي بإيجابيات مثل انعاش المؤسسات المتروكة وانتهاءاً بتنشيط وتفعيل القطاع الخاص .

(٣٥) كمال البصري ، باسم الهادي ، مصدر سابق ، ص٥٢ .

وعلى الحكومة أن تلجأ إلى التركيز على تنويع مصادر الدخل وتقوية الأقتصاد غير النفطي لأن أقتصاد النفط اليوم يمثل مجمل ايرادات العراق وفي الوقت نفسه يجب أن يتم التوجه إلى خصخصة مشاريعها الصناعية فالشركات العامة والمشاريع الصناعية الحكومية تعاني من بطالة مقنعة بنسبة عالية تزيد على ٨٥% [٣٦] والكثير منها اليوم من دون أنتاج أو ذات أنتاجية منخفضة شرط ان تكون الخصخصة على مراحل ، وبطريقة لاتؤدي إلى خلخلة الإقتصاد والوضع المادي للعاملين فيه، لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية. وهناك طروحات تؤكد على أن تحرير المشاريع والمؤسسات الحكومية من سيطرة الدولة أو القطاع العام وتشجيع الأستثمارات الأجنبية بمشاركة رأس المال الوطني يمكنها إنتشال الأقتصاد العراقي من المحنة الحالية التي يعاني منها خصوصا في ضوء المتغيرات الجارية في البلاد عن طريق استقطاب الكفاءات العلمية والادارية والأقتصادية واستثمار الأيدي العاملة. وفي دراسة لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك حول مدى علاقة الخصخصة بحقوق المستهلك ترى الدراسة بأن ترك البلد أمام خصخصة مفتوحة وتراجع دور الدولة الأقتصادي وسيادة القطاع الخاص ودخول الأستثمارات الأجنبية قد يؤدي إلى بعض الفوائد ولكن في النهاية قد تؤدي إلى مشاكل كبيرة خصوصاً في ظل أوضاع غير متوازنة وسوء توزيع للثروة فضلاً عن إنكشاف السوق العراقية أمام الأسواق العالمية وضعف القطاع الخاص[٣٧].

ان عملية التحول من القطاع العام إلى الخاص من خلال خصخصة المشاريع الحكومية والشركات المملوكة للدولة يجب أن تراعي الأتي :-

أ- تعرف ماذا تبيع .

ب- ماهي المشاريع التي يمكن خصخصتها .

ج- هل أن الظروف السياسية والأمنية والأقتصادية ملائمة لعملية الخصخصة .

د- يجب أن تعرف أي الأساليب التي يجب اتباعها في عملية خصخصة الشركات المملوكة للدولة .

هـ- أن سياسة الخصخصة ينبغي ان تهدف إلى تحسين الأداء الأقتصادي ورفع كفائته وتوسيع القاعدة الأنتاجية بمشاركة أوسع للقطاع الخاص .

وقبل خصخصة المشاريع يجب أن نضع في اعتبارنا أهمية هذه المشروعات الستراتيجية للمجتمع واحدى الخطوات للاصلاح الأقتصادي ونتيجة لما تعانية شركات القطاع العام الأنتاجية من مشكلات ادارية وبيروقراطية فضلاً عن ما أصاب هذه المنشآت من جراء الحروب فانهالاتستطيع العمل الأ من خلال تأهيلها واشراك القطاع الخاص من إدارتها.

([٣٦]) سالم محمد عبود، الخصخصة نظام أم اسلوب، مصدر سابق، ، ص١٦٦ .

([٣٧]) نفس المصدر اعلاه، مصدر سابق ص١٧٠ .

بتصور أولي يمكن أن تقسم المشروعات والشركات الأنتاجية العامة إلى ثلاثة أصناف:.

الصنف الأول : الذي يعمل بقدرة أنتاجية تزيد على ٥٠% من طاقته التصميمية . وهذه المشروعات تحتاج إلى دعم مالي لتطوير قدرتها الأنتاجية وبالامكان أن يطبق عليها اسلوب طرح جزء من رأس مال المشروع للأكتتاب وتحويل الشركة إلى قطاع مختلط وتبقى الدولة محتفظة بـ٥١% من أسهم المشروع ، أو طرح جميع رأس مال الشركة للإكتتاب وهنا يفضل اعتماد بيع الأسهم للعاملين بالشركة للحفاظ على حقوق العاملين ولتوسيع الملكية لتشمل منتسبي الشركة أو المشروع .

الصنف الثاني : وهي المشروعات التي تقل طاقتها الأنتاجية عن ٥٠% فالأسلوب الذي ينصح به هو خصخصة كامل المشروع بطرح أسهمه للبيع للمواطنين أو مجموعة مستثمرين يمكنهم تأهيل المشروع وفق أسس إدارية وفنية جديدة ليتمكن من تطوير أنتاجه .

الصنف الثالث : وهي المشروعات شبه المتوقفة عن الأنتاج بسبب مشاكل فنية وتقادم الأتها ووسائل أنتاجها فالأسلوب الذي يمكن اعتماده هو بيع المشروع لمستثمر واحد ليعيد تأهيله من جديد أو القيام بتصفية مثل هذا المشروع في حالة عدم الإقبال عليه. وتقدر عدد المشروعات التي من هذا الصنف بنحو ٦٦ مشروعاً وفق معلومات وزارة الصناعة والمعادن العراقية [٣٨].

ولكي تتم عملية الخصخصة بشكل ناجح وسليم لابد من القيام بالآتي :

١- ان تتم الخصخصة بشكل تدريجي وتتسم بالوضوح .

٢- تثقيف المجتمع بأن الخصخصة هي لمصلحة الجميع من خلال ماتهدف إليه من زيادة الأنتاج وتحسين نوعيته .

٣- وضع برامج مستقبلية لاستيعاب العمالة الفائضة من المشاريع التي سيتم خصخصتها .

٤- اعتماد الأسلوب المناسب في خصخصة المشاريع والشركات حسب طبيعة المشروع أو الشركة .

ان عملية الخصخصة إذا أريد لها النجاح والفاعلية في العراق فيجب أن تطبق برؤية عراقية خالصة وبخصوصية الظروف الموضوعية للعراق دون تقليد أو محاكاة تجربة معينة مع ضرورة الأطلاع بصورة دقيقة على تجارب الأخرين[٣٩] فضلاً عن الاتي :-

١.توفير البيئة الامنية والسياسية المستقرة نسبياً .

٢.القضاء ولو نسبياً على مرض الفساد المستشري .

٣.ضمان التخلص من الفشل الاداري من خلال اعتبار المهنية والتكنوقراط .

وفي خلاف ذلك سيكون الجهد والوقت والمورد مهدور ولا امل في الاصلاح والخلاص.

([٣٨]) سالم محمد عبود ، الخصخصة نظام ام اسلوب، مصدر سابق ص ٢٠٦ .

([٣٩]) لقد طرحت خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ رؤيتها إلى القطاع الخاص بأنه قطاع تفاعلي تشاركي تنافسي معززاً للنمو المستدام وحددت الأهداف الآتية:
تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص، الشراكة بين القطاع الخاص والعام، تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار، خصخصة مشاريع القطاع العام، تطوير الأنظمة المصرفية ودعم المؤسسات المالية.

الاستنتاجات

١.تم اعتماد سياسة الخصخصة ضمن التوجه العالمي بناءا على توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين باعتبارهما وصفة جاهزة لمعالجة الأختلالات الأقتصادية واستنادا الى متضمنات الأفكار النيوكلاسيكية .

٢.لقد كانت اطروحة الخصخصة في العراق موضوعا أثار جدلا كبيرا أذ حاول الحاكم المدني بول بريمر تطبيق الخصخصة باسلوب العلاج بالصدمة والذي رفض بعد أن ادركت الحكومات المتعاقبة اهمية الأستحقاق الزمني في استيعاب التحول المنشود نحو الخصخصة.

٣.هنالك عشوائية واضحة في سياسات الخصخصة المطبقة في العراق أذ كانت هذه السياسات عبارة عن ردود افعال وليس برنامج متكامل قائم على أسس قانونية واطر تشريعية وحتى الوقت الحاضر لم يتحقق من اهداف خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ ما يشير الى توجه نحو تطبيق برامج واضحة للخصخصة.

التوصيات

١.تحديد الاطار الفكري والنظري والمنظومة المفاهيمية للدولة كمرجعية تبنى على اساسها الخصخصة .

٢.تحديد واجبات الدولة بشكل واضح وبيان مجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية ووضع الضوابط لها .

٣.اعمال الدراسات حول اهمية موضوع الخصخصة ودعم القطاع الخاص الا أن واقع العراق يستدعي أن يكون للدولة دورا فاعلا ومشاركا مع ذلك القطاع ويكون توجه الحكومة بالتدخل حين يتعرض القطاع الخاص للفشل وان يتم اختيار اسلوب الخصخصة الملائم لواقع الأقتصاد العراقي مثل الشراكة بين القطاع العام والخاص وتحديد الأنسب منها .

المصادر العربية والأجنبية

١) الأسكوا، مسح التطورات الأقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٥ ج ٢ الخصخصة في منطقة الأسكوا ١٩٩٧ .

٢) رمزي زكي، انماط الأنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على اوضاع التنمية البشرية : الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشريه ومراكز دراسات الوحده العربية بيروت ١٩٩٥.

٣) سالم محمد عبود، الخصخصه، نظام ام اسلوب دراسة لتجارب عالميه مع الأشاره الى العراق، دار الدكتور بغداد، ٢٠١٠.

٤) د. عبد الجبار محمود العبيدي اشكالية القطاع العام بين الاصول المفاهيمية والاشتراطات الموضوعية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠٠٩.

٥) علي احمد البلبل، تحليل قضايا رئيسية في التحصيص مع اشارة موجزة للتحصيص في البلدان العربية، صندوق النقد الدولي معهد السياسات الأقتصادية، ابو ظبي الأمارات ٢٠٠٢.

٦) كمال البصري ، باسم عبد الهادي ، سياسة الأصلاح الأقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، المعهد العراقي للإصلاح الأقتصادي السنة بلا.

٧) كونستانتين ميكالوبولوس، اقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي، التمويل و التنمية يونيو ١٩٨٧.

٨) ليث عبد الله، بلال محمود، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٩) محمد عبد الشفيع عيسى، الابعاد الاجتماعي للتكييف العسكري والخوصصة في مصر بحوث الندوه الفكريه، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصه بالتخطيط الجزائر.

١٠) محمد عبد الفتاح العموص، النماذج التأليفيه لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، الأسس النظريه والحالات التطبيقيه اشاره الى تجربه تونس، محله بحوث اقتصاديه عربيه العدد٩ القاهره ١٩٩٧.

١١) محمود عبد الفضيل برامج الأصلاح الأقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ١٩٩٤.

١٢) المنظمة العربية لتنمية الزراعية، دراسة تقويم اثر برامج الخصخصة على الأنتاج الزراعي من الوطن العربي الخرطوم ٢٠٠٠.

١٣) هدى السيد، اثار برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر بحوث اقتصادية عربية العدد ٩ القاهرة ١٩٩٦.

١٤) هشام ياس، اليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط١، ٢٠٠٤.

١٥) وفاء المهداوي، القاعدة الأقتصادية واستراتيجية التحول الى اقتصاد السوق المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية، كلية الأدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

١٦) هيئة التخطيط، تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٨ العراق.

١٧) خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤.

- **Coskun Can AKtan: An Introduction to the theory of privatization, Dokuz Eylul, turkey the Journal of social political Economic volume twenty number 2, summer 1995.**
- **karla Broom: Issuses of post.Privatisation Coporate Governance by the organization for Economic cooperation and develelopmen (OECD).**
- **Lawrencew Reed The Privatiation Revolution, www.mackinac.org/speeches/privatize.htm**
- **Ahmed M Jiyad The Social baluce Sheet of Privatization in the Arab countries the third Nordic Coference idle Estern Studies Ethnic en Counter and Calture change Joensun Finland,1995.**
- **Vickers,J and Yamow G,Privatization and National Monopolies Policy Center, London 1985.**

Privatization Thesis and its trends in Iraq after 2003

Abstract

The concept of privatization is built on the basis of the transfer of assets and services of the public sector to the private sector this concept has appeared in the eighties of the last century whene the high oil prices took place and recession solution swept the world Which called for the freedom of the market and left the room for the private sector to take the initiatine in economic activity.

Both the IMF have adopted this thesis in their programs of the structural adjustment in light of external and internal factors helped to Create the conditions to accept thesis that under the pretext of achieving a number of economic goals.

In Iraq in spite of the dominance of the privatization concpt on the Political speaches and the Media what has been achieved on the ground is completely opposite where the public sector still dominate the economic activities spported with the oil as the main exportes. the production Services episodes despite their weakness and decreases of its efficiency have been a subsidiary of the public sector.

This means that the privatization thesis has no baseis in Iraq realite and the privt sector and its relatine contripution has been mentioned only in the Political speaches without any real and tangible presence except for marginall importstrad .